

مشروع اقتراح قانون مقدم من الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC

الاسباب الموجبة لمشروع سلة مبادئ إرشادية تحمل اسم " شرعة المكلف "

لما كانت الضرائب تشكل على الصعيد الوطني مورداً سيادياً استراتيجياً أساسياً لتمويل الدولة وإعادة توزيع عادلة للثروة والدخل القومي على كافة شرائح المجتمع لتأمين الرفاهية والأمان.

ولما كان قد تبين من خلال التجربة العملية والمسح التقييمي أن المجتمع اللبناني يعاني من قصور في المعرفة والوجدان الضريبيين يتجلى بجهل الشريحة الأكبر لأبسط المبادئ والأصول الضريبية المرعية الإجراء.

ولما كان قد بات من الضروري من جهة، تغيير نظرة المواطن للضريبة لجهة العدالة والتكافؤ والهدف تمهيداً لإشراكه في الشؤون الوطنية إشراكاً فعلياً ونافعاً؛ كما ومن جهة أخرى، العمل على تحفيز التواصل البناء فيما بينه وبين الإدارة لتوثيق التعاون والثقة المتبادلة.

ولما كان المسعى المذكور إلى مواطنة ضريبية مثالية يقضي بالتوافق على جملة مبادئ إرشادية يلتزم بها المكلفون والدولة على حدٍ سواء دون أفضلية أو تمييز أو إستنسابية.

ولما كانت للمبادئ الأساسية الإرشادية أهمية كبرى ليس فقط من الناحية المبدئية بل أيضاً من الناحية العملية لأنها تسهل مهمة المشرع في حال قرر تفسير القانون أو قرر إدخال إضافات أو تعديلات عليه كما وتسهل مهمة القاضي المولج تأمين الحق والعدالة من خلال تفسير وتطبيق القوانين لا سيما في الحالات التي تكون فيها النصوص غامضة أو ناقصة.

ولما كان تكريس المبادئ الأساسية بنص صريح يبقى ضرورياً حتى في الحالة التي تبدو فيها بديهية ومطابقة لثوابت متعارف عليها وذلك لأن الثوابت تحتاج إلى تكريس صريح وبالتالي، يستحسن لم شمل المبادئ الأساسية في كتلة من النصوص تشكل وحدة متماسكة بدلاً من توزيعها على نصوص متفرقة.

ولما كان المشرع في الدول المتقدمة قد درج على اعتماد منهجية إصدار قوانين تحتوي على مبادئ أساسية إرشادية على غرار ما تضمنته مقدمة الدستور اللبناني التي تشكل الركيزة الأساسية التي يُستند إليها عادة.

لذلك، تقترح الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين إدراج المبادئ الأساسية المطروحة في ما يلي ضمن قانون مستقل يحمل اسم " شرعة المكلف اللبناني " .